**تقرير حول مقترحات التزامات الخطة الوطنية الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2023**

**ملخص عام للتحديات المقترحة:**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **اسم مقدم الطلب/ المحافظة** | **ما هي التحديات التي يغطيها الالتزام المقترح؟** | **ما هي المشكلة العامة التي يعالجها الالتزام؟** | **ما هو الالتزام المقترح لحل المشكلة التي ذكرتها؟** | **كيف يمكن أن يساهم الالتزام المقترح في حل وتحسين المشكلة العامة؟** | **كيف يرتبط هذا الالتزام المقترح بمعايير الحكومة الشفافة؟** | **ما هي أنشطة محاور الالتزام المقترح؟ (أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها)** | **كيف يرتبط الالتزام المقترح بأولويات الأردن وخططه والتزاماته واستراتيجياته الدولية؟ الرجاء التوضيح ما أمكن وذكر هذه الخطط والاستراتيجيات التي ترتبط بالالتزام المقترح؟** | **مراجعة وزارة التخطيط** |  |
| **فرد** |  |  |
| 1 | سناء سالم السيوف/ عجلون | ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية | إتاحة المعلومات لجميع المواطنين من خلال العمل مع كل الجهات الحكومية وغيرها بتحويل كافة المستندات الورقية الى الكترونية وتحميلها على منصة خاصة لإتاحتها للمواطنين على شكل وثائق او صور او فيديوهات بحسب نوع المعلومات وسيتم ذلك من خلال ابراه اتفاقيات مع المؤسسات والجهات المعنية ومن خلال تسخير الشباب للعمل كمتطوعين مقابل اجر رمزي وكذلك إشراك منظمات المجتمع المدني | من خلال التوزيع العادل للمصادر واستغلال الاستغلال الامثل | من خلال توزيع الموارد بطريقة عادلة واستخدام المواد الاماكن العامة واستثمارها وتدريب الموظفين على طرق توثيق وتحميل الملفات لتحويل المعلومات كلها على المنصة الخاصة بالبرنامج بحيث تشارك بوضع الملفات كل من الوزارت سواء التربية والتعليم الصحة السياحة الاراضي الخ | من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين الدخول المنصة واعطائهم تدريب بسيط لكيفية التعامل مع المنصة والحصول على المعلومه  | وذلك من خلال تصميم منصة من خلال شركة تعمل على تطوير المنصة ضمن المواصفات المطلوبة  | من خلال الزام كافة الدوائر الحكومية تحويل وثاقئها الى الكتروني ويتم نقل المصادر من خلال خطة عمل مدروسة يشارك بها كافة الجهات المدينة والمسئولة واشراك طلبة الجامعات التقنية بهذا العمل الوطني كمتطوعين  | Open dataموجود حاليًا |  |
| 2 | سحر رشيد الرواشده/ الكرك | خلق مجتمعات أكثر امانا | الاعتداء على الفتيات في المجتمعات  | التزام حكومي بحماية المرأة من جميع انواع الاعتداءات من خلال تغليظ القوانين وتطبيقها عمليا على ارض الواقع  | حماية الفتيات من الاعتداء التي تتعرض له من جميع اطراف المجتمع سواء عنف اسري او مجتمعي وبجميع انواع العنف الجسدي والجنسي والنفسي  | ينضم الى المساءلة العامه عن حماية جزء من المجتمع له دور فاعل في المجتمعات ، بالاضافة الى المشاركه الشعبيه في رفض العنف على الفتيات في الاردن  | عمل منظومه من حملات الحشد الشعبي للموضوع وطرح امثله لعنف مجتمعي مرتفع ضد الفتيات خلال مدة الالتزام من خلال الورشات والاجتماعات التعريفيه بالمشكله .استغلال السوشال ميديا وعمل حملات توعيه وتثقيف لكيفية حماية الفتيات لانفسهم لمدة العمل وعمل سكتشات تمثيليه تحاكي الواقع .الاجتماع في اصحاب القرار ومنظمات المجتمع المحلي المهتم اعمل لجنه دائمه داعمه لهذه المشكله للوصول الى حلول عمليه قابله لتطبيق  | يعتبر الاردن من الدول الداعمه لحقوق الانسان والمراه هي جزء من المجتمع الاردني الذي يحتاج الى حمايه ، بالاضافه الى انها جزء لا يتجزا من منظومة مجتمعيه ناجحه ، | النشاطات المقترحة تندرج تحت عمل منظمات المجتمع المدني أكثر من كونها التزامات حكومية |  |
| **مؤسسة** |  |  |
| 3 | جمعية سيدات وادي رم الخيرية / وادي رم | تحسين الخدمات العامة, زيادة النزاهة العامة, خلق مجتمعات اكثر امانا, زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | بطالة السيدات وعمالة الاطفال وعدم وجود القدرة الريادية لادارة المشاريع  | تقديم دورات ريادية ثم توفير آلات ومدربين اكفاء لتدريب السيدات عليها لتقوم السيدة ببدء مشروعها الخاص في المنزل وتكسب دخل | توفير فرص عمل واكساب الشباب القدرة الريادية لفتح المشاريع | يشارك فية مجموعة من السيدات ليقمن بالانتاج باستخدام آلات متطورة تساعد على كسب الدخل  | "تدريب  | توفير فرص عمل واكساب الشباب القدرة الريادية لفتح المشاريع | غير واضح |  |
| 4 | مركز شباب الغد لتنمية المجتمع المدني/ العقبة | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة | بعد الاطلاع على قانون مشروعات الشراكـة بين القطاعين العـام والخاص – رقم (17) لسنة 2020تبين بانه لا يوجد اي اشارة مباشرة الى دور المنظمات الغير حكومية في تحقيق الشراكة ما بين القطاع العام والخاص علما بان المنظمات الغير حكومية لديها اعضاء يمتلكون خبرات في مجالات متعددة وتقوم المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بعقد شراكات تنموية مع المنظمات الغير حكومية في عدة مجالات مثل التعليم والصحة والبيئة وغيرها من المجالات التي تقتضي ان يكون للمنظمات غير الحكومية دورا حقيقي ومباشر في المشاركة برسم السياسات العامة وتحديد الانشطة والقطاعات ذات الاولوية كما ورد في قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص المشار اليه اعلاه في المادة (6) (ب) (1) خاصة بان أحد اهداف قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص تقديم الخدمات العامة وتوفير تمويل للمشروعات الحكومية كما وردت بالمادة (3) (ب) | من خلال الأنظمة والتعليمات المنفذة لقانون مشروعات الشراكـة بين القطاعين العـام والخاص – رقم (17) لسنة 2020وضع ادوار لمساهمة المنظمات الغير حكومية في تحقيق الشراكة ما بين القطاع العام والخاصوالاستعانة بخبرات المنظمات غير الحكومية | من خلال استثمار الخبرات البشرية واللوجستية والمؤسسية في تحسين بيئة العمل العام وجلب التمويل والمساهمة في تطوير العمل المشترك لتعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص | من خلال دمج الخبرات المجتمعية في المنظمات غير الحكومية في تطوير العمل مما يضمن مشاركة شعبيه اكبر | "1.عقد شراكات ما بين المنظمات غير الحكومية والقطاع العام من أجل وضع آلية لتطوير دور المنظمات الغير حكومية بتعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص2.وضع تصور للاحتياجات البشرية التي من الممكن استثمار خبراتها والتي تعمل ضمن قطاع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز شراكة القطاع العام والخاص3.تنظيم مشاريع مشتركة ما بين القطاع العام وقطاع المنظمات غير الحكوميه يسهل عملية جلب التمويل لخلق بين مناسبة للشراكة ما بين القطاع العام والخاص" | "1.يساهم في خلق بيئه حاضنه للفطاع الخاص مما يساعد على جلب الاستثمارات2.خلق طريق وبوابه مهيأه من أجل استثمار الخبرات البشرية ودمجها في المشاركة الشعبية وصناعه القرار من خلال الشراكة ما بين المنظمات غير الحكومية والقطاع العام " | يمكن البناء عليه في فكرة أوضح |  |
| 5 | جمعيه العزوه للتنميه الاجتماعيه/ الزرقاء | تحسين الخدمات العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا، زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | بناء الشركات وتفعيلها في الأزمات والطوارئ | تفعيل مراكز تخدم وتساهم لحل الازمات | مشاركه اكبر شريحه ممكنه وبناء مجالس مجتمعيه مع الحكومه وربط كل حي بمركز محلي وتفعيل دور المؤسسات وقت الازمات | من خلال ضم اكبر عدد من الأفكار من خلال الحوار والعصف الذهني والالتقاء بصناع القرار | عمل مجالس محليه بكل حي ...مشاركه الشباب ..توعيه وقناه حوار ما بين الحكومه والمجالس | استراتيجيات حلول بديله وقت الازمات بكل حي يكون هناك ناس مدربين ومؤسسات مجتمع مدني وتفعيل دورها مع الحكومه | الفكرة جيدة لكن غير واضح المطلوب من الحكومة |  |
| 6 | مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة / اربد | زيادة النزاهة العامة | يشكل الشباب من الفئة العمرية 15 إلى 25 عامًا خمس سكان العالم. وفي حين أنهم عادة ما ينخرطون في عمليات سياسية مهمة غير رسمية، مثل النشاطات المطلبية والمشاركة المدنية، إلا أنهم لا يحصلون على تمثيل كاف في المؤسسات السياسية الرسمية مثل المجالس النيابية والانتخابات. ويؤدي حرمان المواطنين الشباب من هذا التمثيل إلى الحد من جودة الحكم الديمقراطي. | تعديل المادة 10/جـ من قانون الانتخاب الحالي بحيث يتم تخفيض سن الترشح، بهدف تعزيز دور الشباب في الحياة السياسية، والسعي إلى زيادة مشاركتهم في العمل السياسي، كونهم يمثلون قطاعا واسعا من المجتمع، مما يستدعي تعديل المادة 70 من الدستور. | سيساهم ذلك في تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات والحياة السياسية مما يعطي مجالاً للشباب لتمثيل أنفسهم وتحديد احتياجاتهم والعمل عليها ، من خلال تخفيض سن الترشح سيدخل المجلس فئة كبيرة من الشباب لذلك سيزداد الإهتمام بقضايا الشباب مثل البطالة والتعليم وغيرها من القضايا وسيساهخمون في عملية صنع اتلاقرار بشكل فعال . | "يعتبر حق الترشح احد اهم الحقوق السياسية التي يمكن للمواطن الحصول عليها والتي تحدد عادة في الدساتير بسبب العلاقة المباشرة والأساسية بين حق الترشح وبين حقوق المواطنة والديموقراطية لا يمكن للشباب أن يساهموا في ترسيخ الديمقراطية والدفاع عن أفكارهم إذا لم يمارسوا حقهم في المشاركة وبالتالي ان يتحملوا المسؤولية في اختيار ممثليهم ومراقبة أدائهم لاحقا. لذلك ستشكل عملية خفض سن الاقتراع شرطا اساسيا للرفع من مشاركة المواطنين مما سيعزز حكما من الشروط الديمقراطية للعملية الانتخابية." | "1- تصميم استمارة لمعرفة التحديات التي تواجه الشباب في المشاركة بالحياة السياسية 2- عقد 3 جلسات تحقق مع صناع القرار والبرلمانين 3-إطلاق حملة كسب وتأييد لتعديل قانون الانتخاب " | يؤكد الأردن على حرصه الدائم على إشراك الشباب في العملية السياسية وقام جلالة الملك عبدالله الثاني بالفترة الاخيرة بإطلاق اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي ستكون مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخاب، ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكما بالقانونين وآليات العمل النيابي، بالاضافة إلى انه يوجد إستراتيجية الوطنية للشباب وتركز على اشراك الشباب في الحياة السياسية . | علمًا أن الحكومة تكون مساءلة عن صياغة تعديل البرلمان ... |  |
| 7 | مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، خلق مجتمعات أكثر امانا | ضعف الالتزام بتطبيق التوصية رقم 8 من ضمن معايير مجموعة العمل المالي FATF والخاصة بالمنظمات الغير ربحية العاملة في الاردن والخاصة بالمخاطر الخاصة بغسيل الاموال وتمويل العمل الارهابي. | تطبيق التوصية رقم 8 والنتيجة المباشرة رقم 10 التي نصت عليها المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي بهدف تصنيف الاردن كدولة "ممتثلة" | من خلال زيادة وتمكين المؤسسات الغير هادفة للربح من اتباع معايير تساهم بالشفافية وتقييم افضل للمخاطر  | يمثل الالتزام بهذا المقترح لزيادة المساءلة العامة والمشاركة الشعبية والشفافية  | "1.عمل دراسة تقييم مخاطر لقطاع المؤسسات الغير ربحية وبناء عليه يتم التقديم لتعديل وضع الالردن في تقيممات مجموعة العمل المالي.2. عمل برنامج بناء للقدرات للمنظمات الغير ربحية و برنامج تدريبي خاص بالمسؤولين عن تنظيم هذا القطاع من الحكومة.3. حجم المنح والتمويل لعمليات مؤسسات المجتمع المدني والتي سترتفع مع تغيير التقييم." | الاردن ملتزم مع 190 دولة اخرى بتطبيق معايير مجموعة العمل المالي وتحقيق كافة الالتزامات الواردة بها. | يوجد جهد حالييمكن البناء عليه |  |
| 8 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | تحسين الخدمات العامة, زيادة النزاهة العامة, ادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية, خلق مجتمعات اكثر امانا | يعالج هذا الالتزام ضعف تبني معايير الحوكمة الرشيدةفي 12 عامود من اعمدة النزاهة في الأردن وهي: السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية والقطاع العام وهيئات انفاذ القانون وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد والهيئة المستقلة للانتخاب وديوان المحاسبة والاحزاب والاعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص.  | تعزيز نظام النزاهة الوطني  | ان الوصول الى تطبيق نظام النزاهة الوطني سيساهم في الحد من انتشار الفساد ومكافحته وسيحسن من اداء جميع الاعمدة التي تم ذكرها وهذا بدوره سينعكس على سمعة الادرن دوليا من المؤشرات الدولية.  | يرتبط هذا الالتزام مع معايير المساءلة العامة واتاحة الوصول الى المعلومات والمشاءلة والشفافية.  | 1. مراجعة منهجية نظام النزاهة الوطني المعده مسبقا من قبل منظمة الشفافية الدولية . 2. تقييم اعمدة نظام النزاهة الوطني من خلال دراسة تفصيلة تتضمن مؤشرات قياس 3. عمل جلسات توعية بنتائج الدراسة والتوصيات التي خرجت بها وذلك مع الجهات ذات الصلة بكل عامود. 4. عمل خطط تطويرية لتنفيذ النتائج الحخاصة بكل عامود . 5. عمل جلسات التوعية للمواطني بنتائج هذا التقييم.  | يرتبط هذا الالتزام مع الاستراتجية الوطنية المحدثة للنزاهة ومكافحة الفساد 2020 -2025  |  |  |
| 9 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | يعالج هذا الالتزام مشكلة ضعف تبني معايير الحوكمة الرشيدة على مستوى البلديات  | تعزيز نظام النزاهة المحلي  | ان الوصول الى التطبيق السليم لمعايير الحوكمة ضمن البلديات سيساهم في تحين عملها وزيادة فعاليتها ةكفائتها في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات للمواطنين.  | يرتبط هذا الالتزام بالمساءلة العامة واتاحة الوصول الى المعلومات والمشاركة الشعبية وذلك من خلال القيام بدراسة الانظمة الداخليه للبدية وتحيد نقاط الضعف والعمل على تحسينها.  | 1. مراجعة منهجية LIS نظام النزاهة المحلي المعدة مسبقا من قبل الشفافية الدولية . 2. تقييم عدد من البلديات المختارة. 3. عمل جلسات توعية بنتائج وتوصيات التقييم مع الجهات ذات الصلة . 4. عمل خطط تطويرية ومتابعة تنفيذ التوصيات مع الجهات المعنية. 5. عمل جلسات توعية للمواطنين بدور البلديات في محافظاتهم. | يتقاطع ويرتبط مع كافة الاستراتيجيات التي تنادي بتحسين تقديم الخدمات، ويتقاطع هذا الالتزام مع الخطة الاستراتيجية لوزارة الادارة المحلية 2021 -2024 | للتوضيح أكثر هل هو يتعلق بسلطة الحكومة لأنه بلديات |  |
| 10 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | يعالج الالتزام ضعف معرفة الشباب بأدوات المساءلة الاجتماعية وآليات مكافحة الفساد والنزاهة والشفافية وحقوق الانسان وإدارة النزاعات بالإضافة الى كيفية بناء حملات كسب التأييد السليمة  | تعزيز وعي الشباب الأردني بالديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الفساد  | ان تحقيق هذا الالتزام سيساهم في نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الفساد لدى الشباب مما سيعزز الممارسات الفضلى في هذه البيئات التي يتواجد فيها الشباب. | يرتبط هذا الالتزام بمعايير المساءلة العامة واتاحة الوصول الى المعلومات وذلك من اجل زيادة المساءلة والشفافية.  | 1. بناء قدرات الشباب الاردني حول حقوق الانسان والديمقراطية ومكافحة الفياد وكسب التأييد والمساءلة المجتمعية من خلال تدريبات مكثفة. 2. الخروج بجملة من القضايا المجتمعية التي تمس حقوق الشباب من خلال التدريبات . 3. اعداد حملات كسب تأييد بقيادة الشباب وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة. | يرتبط هذا الالتزام مع الاستراتيجية الوطنية للشباب لللأعوام 2019 -2025 . | النشاطات المقترحة تندرج تحت عمل منظمات المجتمع المدني أكثر من كونها التزامات حكومية |  |
| 11 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | ضعف الالتزام الكامل بتنفيذ ما يرد ضمن خطاب الثقة. | الرقابة على التزامات الحكومة التي ترد ضمن خطاب الثقة.  | يعالج هذا الالتزام مشكلة ضعف التزام الحكومة بما يرد ضمن خطاب الثقة من التزامات ووعود.  | يرتبط هذا الالتزام بالمساءلة العامة واتاحة الوصول الى المعلومات والمشاركة الشعبية.  | 1. اعداد تقرير تفصيلي مرحلة حول ما التزمت به الحكومة وما لم تلتزم به. 2. نشر نتائج هذا التقرير وعمل جلسة مع الجهات المعنية من اجل تحديد اوجه القصور واقتراح آليات للتحسين. | يتقطاع مع العديد من الاستراتيجات التي تنادي بالمساءلة والرصد والرقابة. | هذا يتعلق بتقارير الحكومة عن أدائها وعمل مهنية عالية ومأسسة  |  |
| 12 | اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة/ عمان | تحسين الخدمات العامة, زيادة النزاهة العامة, ادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية, خلق مجتمعات اكثر امانا, زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | تحقيق تنمية وطنية مستدامة يتطلب مشاركة كافة مكونان المجتمع وان لا يترك أحد خلف الركب. لتعزيز العدالة والمساواة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءاً لا يتجزأ من العمل الحكومي من هنا ستعالج هذه الالتزامات خطة عمل شراكة الحكومات الشفافة والتي تتقاطع مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والتي رسمت من خلال اهدافها الأربعة خطة محكمة لمعالجة التشوهات لمجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال ومنها؛ في مجال تحسين الخدمات العامة، وزيادة النزاهة العامة وادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية، وخلق مجتمعات اكثر أمانا، وزيادة مساءلة الشركات من خلال إجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات، من خلال معالجة:- مشكلة عدم تنسيق وتكاملية العمل وضعف توجيه التمويل الدولي والخارجي ورصد ومتابعة ممنهجة للتمويل وجهات صرفه وتوجيهه باتجاه تنفيذ الخطط الوطنية المعدة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة من خلال برامج ومشاريع وتدعم قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزز المفاهيم الإيجابية في المجتمع والتي تنبذ العنف والتمييز ضد المرأة ومجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال والأعراف الاجتماعية السلبية، وضرورة توزيع وتوسيع الجهود افقيا على مستوى جميع المحافظات، وتوزيعها وفقا للأولويات الوطنية ورصد وتقييم ومتابعة المنح الخارجية وربط القاعدة مع مؤشرات الاستراتيجية، ما يساهم في إدارة الموارد بطريقة اكثر فاعلية.- ومشكلة ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة وزيادة معدلات البطالة فما زالت الجهود المبذولة غير قادرة على إحداث فارق كبير، جراء عدم وجود سياسات وإجراءات كفيلة بمعالجة التحديات التي تقف حائلا أمام دخول المرأة سوق العمل بفعالية، او بقائها فيه، ما يتطلب زيادة مساءلة الشركات من خلال اجراءات وبناء علاقة أكثر فاعلية بين القطاعين العام والخاص بزيادة مساءلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤوليات الشركات في القطاع الخاص لتبني أنظمة داخلية ومدونات سلوك وإجراءات لتوفير بيئة خالية من العنف والتحرش في أماكن العمل من خلال الشراكة ما بين وزارة الصناعة والتجارة ووزارة العمل والقطاع الخاص بما يسهم في تحسين ظروف عمل المرأة وينعكس بالتالي على زيادة نسبة مشاركتها الاقتصادية، ما يعزز بخلق مجتمعات أكثر أمانا.- أهم التحديات التي تواجه تحليل واقع المرأة والفتاة في الأردن يتمحور بشكل أساسي حول تعزيز القدرات الوطنية بتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير إحصاءات وطنية شفافة وانتاج بيانات مصنفة حسب الجنس في العديد من القطاعات، وضمان الوصول إليها لدعم عملية صنع القرار المبني على البيانات الإحصائية الشفافة حيث ما زلنا نعاني من نقص في البيانات التي تؤثر على قدرة الجهات المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على التخطيط السليم والتنفيذ الفاعل.  | الألتزام الأول: تبني الحكومة لنظام ""Gender Funding Administration System ""GenFAS من أجل مأسسة نظام التتبع لتنظيم وادارة المنح الخارجية – الاستراتيسجة والمساواة بين الجنسين.- الالتزام الثاني: (انظمة داخلية مدونات سلوك وإجراءات) الدور المناط بوزارة الصناعة والتجارة بزيادة مساءلة الشركات وتحفيزها من خلال إجراءات تتبناها تتعلق بمسؤولية الشركات عن توفير بيئة عمل صديقة للأسرة وذلك بالتعاون مع وزارة العمل من خلال دورها في مجال اعداد التشريعات ودورها الرقابي.- الالتزام الثالث: تعزيز القدرات الوطنية سواء الرسمية والأهلية على انتاج وتطوير إحصاءات وطنية شفافة محدثة باستمرار ما أمكن، وانتاج بيانات إحصائية كمية ونوعية مصنفة حسب الجنس وتصنيفها بناء على قاعدة بيانات مرجعية (دائرة الاحصاءات والمؤسسات الوطنية والمدنية) في العديد من القطاعات وتسهيل الوصول اليها، وتوفير التحليلات لمعالجة البيانات الموجودة داخل الاحصاءات بطريقة احصائية تخدم بشكل أفضل أغراض وقضايا المساواة بين الجنسين. | يعالج الالتزام الأول إدارة الموارد المالية (Gender Tracking): من خلال تبني الحكومة لنظام ""Gender Funding Administration System ""GenFAS من أجل مأسسة نظام التتبع لتنظيم وادارة المنح الخارجية حيث يعالج ضعف متابعة ورصد التمويل وجهات صرفه لمشاريع تمكين المرأة وتوزيعها وفقا للأولويات الوطنية بهدف رصد وتقييم ومتابعة المنح الخارجية وربط القاعدة مع مؤشرات الاستراتيجية، وهو من ضمن المخرجات الرئيسية ذات الأولوية في خطة التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن 2019-2024 والتي اطلقت من قبل الحكومة الاردنية لعام 2019.- ويعالج الالتزام الثاني مسالة خلق بيئة عمل آمنة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحيث يتم وضع تعليمات لمنح حوافز للشركات الملتزمة ومساءلتها عن دورها في مجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال من خلال تبني سياسات وإجراءات في أنظمتها الداخلية توفر بيئة آمنة للعمل ما يعمل على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، وذلك بالتعاون بين وزارة الصناعة والتجارة في المراحل الأولى من تسجيل الشركة ووزارة العمل في تتبع التشريعات العمالية وتجريم التحرش الجنسي في أي سياق بالمجال العام، مع تعريف التحرش بشكل واسع، وضمان انفاذ التشريعات من خلال الرقابة والتفتيش، لضمان بيئة عمل خالية من التحرش بكافة أشكاله والعنف المبني على التمييز بسبب الجنس، ولا يمكن في هذا المجال اغفال أهمية وجود نساء في مجالس إدارة الشركات لدعم هذا التوجه بنسبة لا تقل عن 30%.- ويعالج الالتزام الثالث تحسين الخدمات العامة من خلال توفير البيانات الإحصائية الشفافة: يعتبر توفير البيانات المحدثة من أهم التحديات التي تواجه تحليل واقع المرأة والفتاة في الأردن، والتي تؤثر على قدرة الجهات المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على التخطيط والتنفيذ الفاعل. وبالتالي يأتي هذا الالتزام استجابة لضرورة تحسين البيانات والاحصاءات والتحليلات لمعالجة البيانات الموجودة داخل الاحصاءات بطريقة احصائية تخدم بشكل أفضل أغراض وقضايا المساواة بين الجنسين، ومستجيبة للنوع الاجتماعي ومصنفة لتشمل مواضيع جديدة ومؤشرات تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة. |  الالتزام الأول - يمهد النظام الطريق أمام الحكومة الأردنية لاتخاذ قرارات إستراتيجية حول كيفية تخصيص الأموال وكيفية تعديل توجهها وتحديد أولوياتها، وتجنب هدر الموارد المالية من خلال تجنب تكرار العمل على نفس المحاور، ما يعزز من إدارة الموارد العامة. - توفير المعلومات المتعلقة بأوجه صرف المنح الخارجية بما يضمن تحقيق الهدف المرجو ويعزز شفافية الية الصرف في القطاعات والمناطق الجغرافية والفئات المستهدفة وضمام تحقيق المساءلة من خلال الرقابة والرصد. - إعادة توزيع الموازنات بطريقة مستجيبة للأولويات الوطنية وفقا للهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة. - يضمن هذا الالتزام التنسيق بين الحكومة الاردنية والدول المانحة الشريكة، ويسهيل دور اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في مواءمة المشاريع مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025).- يتيح هذا النظام بتوفير معلومات محدثة ومؤشرات حول برامج النوع الاجتماعي التي يلتزم بها وينفذها مانحون مختلفون في الدولة.- رصد مواطن الخلل والضعف والتحديات التي تعيق التنفيذ. والمساءلة العامة والوصول للمعلومات. الالتزام الثاني - يعزز المشاركة الاقتصادية للمرأة ويخفض من نسب البطالة. - خلق مجتمعات أكثر أمانا من خلال خلق بيئة عمل آمنة وصديقة للأسرة.- يحسن الخدمات العامة ما يعزز من رفع نسبة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في القطاع الخاص، بما يسهم في تبني سياسات تراعى احتياجات كلا الجنسين.الالتزام الثالث- يساهم في تعزيز القدرات الوطنية بتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير إحصاءات وطنية شفافة ومحدثة باستمرار، وانتاج بيانات مصنفة حسب الجنس في العديد من القطاعات، وضمان الوصول إليها لدعم عملية صنع القرار المبني على البيانات الإحصائية الشفافة ما يعزز من قدرة الجهات المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على التخطيط السليم للسياسات والبرامج والمشاريع والتنفيذ الفاعل.  | يتطلب تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالالتزامات المقترحة ـتأمين الموارد المالية. بالنسبة للالتزام الأول- التعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لضمان تنفيذ الخطط التنفيذية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن، لتسهيل دور اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في مواءمة المشاريع مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025)، ورصد ومتابعة الصرف وفقا لأولويات الاستراتيجية.- تصميم نظام الرصد الوطني للمنح الخارجية بالتعاون مع برنامج المشرق المدعوم من البنك الدولي. - ورشات ولقاءات لبناء التزام الجهات الدولية المانحة- بناء نظام تتبع للتمويل الدولي.بالنسبة للالتزام الثاني من خلال دور وزارة الصناعة والتجارة في خلق بيئة تجارية تسهل العمل التجاري وممارسة الأعمال في أجواء أكثر أمنا من خلال استخدام التكنولوجيا - وضع تعليمات تتضمن حوافز للشركات الملتزمة بتضمين أنظمتها الداخلية بنود توفر بيئة عمل آمنة للعمال خالية من العنف والتمييز المبني على أساس الجنس في جميع المجالات من الترقية والتدريب والمساواة في الاستخدام والمهنة والمساواة بالأجر لدى تساوي قيمة العمل وهكذا، وتعزيز هذا التوجه من خلال حوافز مختلفة من جوائز او الحصول على خدمات الشريك المتميز او الإعفاءات الضريبية وغيرها.- وكذلك دور وزارة العمل من خلال دورها الرقابي على تنفيذ التشريعات بالرقابة على خلق بيئة عمل صديقة للأسرة والرقابة على التطبيق السليم للقانون من خلال أنظمة التفتيش على الشركات الملتزمة بالحماية من العنف والتحرش بكافة أشكاله بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واللجنة الوطنية للانصاف بالأجر. - بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص لخلق بيئة عمل آمنة للعاملين والعاملات. بالنسبة للالتزام الثالث تطوير الأنظمة والاجراءات اللازمة لإنتاج ونشر وتحليل البيانات المستجيبة للنوع الاجتماعي والمصنفة حسب الجنس، يتطلب:- تعزيز قدرة دائرة الاحصاءات العامة، (وباقي الجهات) ورفع قدرات كوادرها البشرية وتمكينهم لجمع البيانات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة لتحليل هذه البيانات، وتعزيز قدرة دائرة الاحصاءات العامة وجميع المؤسسات الحكومية على جمع بيانات مصنفة حسب الجنس، وانتاج بيانات حول أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمساواة بين الجنسين والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن،- وانشاء نظام خاص لنشر بيانات النوع الاجتماعي وتعزيز قدرات صناع القرار والسياسات العامة في المؤسسات الحكومية والوطنية على توظيف هذه البيانات في صنع القرار ورسم السياسيات. | - ترتبط هذه الالتزامات مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025) والتي تتقاطع مع خطة عمل شراكة الحكومات الشفافة.- ومع خطة التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن 2019-2024 والتي أطلقت من قبل الحكومة الاردني لعام 2019.- ومع الوفاء بالتزامات الأردن الدولية والإقليمية والوطنية من خلال مصادقته على الاتفاقيات الدولية المعنية بتعزيز حقوق الانسان من اتفاقية CEDAW والعهدين الدوليين واتفاقيات حقوق الطفل وحقوق ذوي الإعاقة واهداف التنمية المستدامة SDGs والميثاق العربي ورؤية الأردن 2025 والخطة الوطنية لتنفيذ القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي 1325 وغيرها. |  |  |
| **مجموعة من المؤسسات** |  |  |
| 13 | الائتلاف الأردني للتعليم-شبكة أنهر- مؤسسة رنين- جميعة خريجي جامعة بيروت العربية - الإتحاد النسائي الأردني فرع عمان/ عمان | ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية | زيادة التمويل التعليم والانصاف في التوزيع وخصوصا في ظل جائحة كورونا في المناطق الفقيرة والمهمشة | متابعة وزارة التربية والتعليم لتحليل ميزانيتها وتوزيع بنود الميزانية لتخدم المناطق المهمشة وتقديم المساعدة للطلبة للوصول الى التعليم في زمن الكورونا.التربية والتعليم كصالح مشترك: إن الاعتراف بأن مبدأ التربية والتعليم صالح عام فإن الحاجة إلى المشاركة والشفافية والمساءلة أصبحت ضرورة في مجتمعاتنا، وبفضل توسع انتشار النفاذ إلى المعارف عن طريق التعليم النظامي والتكنولوجيات الرقمية كليهما هذا الانتشار بدوره يحدث طلباً متنامياً على إبداء الرأي في الشؤون العامة وعلى التغيير في أساليب الحوكمة المحلية، ويتزايد الطلب الشعبي على المساءلة والإنصاف والمساواة ويبرز اهتمام أكبر للأفراد والجماعات بلعب دوراً أكبر في إدارة الشؤون العامة على المستوى المحلي، فتضطلع به الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة سواء كانت منظمات مجتمع مدني و نقابات وتحرك لأصحاب المصلحة على أخذ دور للشراكة في رسم سياسة التربية والتعليم لما لهم من مصلحة في بناء مجتمعات معرفية شاملة لمواجهة تحديات التعليم في الأردن فقد أظهرت أخر التقديرات المتاحة في عام 2010 أن 14% من السكان تحت خط الفقر وعلى المدى الطويل ينعكس بدوره على التعليم إذ يقلل احتمال حضور الأطفال من الأسر الفقيرة نتيجة عبء التكاليف. كما أظهرت الأرقام انخفاض نسبة الالتحاق للذكور والإناث بمرحلة ما قيل التعليم المدرسي، ضعف المتابعة والتقييم والمساءلة لمرحلة رياض الأطفال الاكتظاظ في المدارس والمدارس بحاجة الى صيانة عدم توافر وحدات تشخيص للتعليم الدامج، المعلمين بحاجة الى استخدام المنهجية التشاركية في التعليم والتدريب على استخدام التكنولوجيا في التعليم. | "يقوم عملناعلى التأكيدعلى أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ويجب تحليل الأتجاهات في تمويل التعليم الحكومي والإنفاق من خلال هذه العدسة- متاحاً التعليم مجاني وتموله الحكومة وتوفر بنية تحتية ملائمة تعمل على تدريب المعلمين لتمكينهم من تأدية خدمة التعليم.- وميسراً بأن يكون النظام التعليمي غير تميزي ومتاح للجميع ويتم اتخاذ خطوات إيجابية ليشمل الأكثر تهميشاً.- ومقبولاً بأن يكون محتوى ومضمون التعليم ذا مغزى وغير تميزي ومناسباً ثقافياَ وذا نوعية جدية وأن تكون المدرسة نفسها آمنة وأن يكون المعلمين مهنيين ومحترفون.- قابلاً للتكيف يتطور التعليم وفقاً للإحتياجات المتغيرة للمجتمع والمساهمة في التصدس لتحديات عدم المساواة الصعبة للتمييز على أساس الجنس أو اللون أو مكان الولادة.- ضمان الشفافية والمساءلة ضمن نظام ضريبي عادل لتمويل التعليم وتحديد أولويات الميزانية ورصد لإنفاق للوصول إلى المهمشين في المجتمع لضمان جودة التعليم | تضمنت وزارة التربية والتعليم في استراتيجيتها للاعوام 2019-2022 ، تحليلا للجوانـب الرئيسـة لواقـع التعليـم العـام وتحدياتـه فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية، ومؤشـرات التعليـم، وجـودة تقديـم التعليـم وإدارتـه، وتكلفـة نظـام التعليـم وتمويلـه. وتحت البند السابع المتعلق بجودة نظام التعليم، تحدد الوزارة مجموعــة مــن المعاييــر واإلجــراءات والقــرارات بهــدف تحســين البيئــة التعليمية منها المسائلة والمشاركة المجتمعية (ص. 29). والتي تهدف الى إقامــة شــراكة حقيقيــة بيــن المــدارس والمجتمــع المحلــي، وقــد شــكلت وزارة التربيــة والتعليــم مجالــس التطويــر التربويـة علـى مسـتوى شـبكات المـدارس وعلـى مسـتوى مديريـات التربيـة والتعليـم؛ إذ يتـرأس هـذه المجالـس أحـد أعضـاء المجتمـع المحلـي، وتقـوم هـذه المجالـس بإعـداد الخطـط التطويريـة وتنفيذهـا مـن أجـل تحسـين أداء المدرسـة. وتهـدف هـذه المجالـس إلـى دعـم ُّ التحـول نحـو الالمركزيـة فـي إدارة عمليتـي التعلـم والتعليـم، وإشـراك المجتمـع المحلـي فـي دعـم أداء المـدارس الحكوميـة وتقييمـه، ً وتقـوم أيضـا بدراسـة االحتياجـات المشـتركة للمـدارس فـي الشـبكة، وتحديـد المجـاالت ذات األولويـة، كنتائـج تحصيـل الطلبـة وسـلوكهم والعنـف المدرسـي، ودمـج الطلبـة ذوي الأعاقـة ومشـكلات البنيـة التحتيـة والتنميـة المهنيـة، ومـا إلـى ذلـك، وتقديمهـا لفريـق التطويـر فــي المديريــة. وتعمــل المديريــات علــى تلبيــة احتياجــات شــبكات المــدارس، بمــا فــي ذلــك تطويــر الشــراكات مــع القطــاع الخــاص والمؤسسـات األخـرى فـي المجتمـع؛ للحصـول علـی دعمھـا ومسـاعدتھا فـي تنفيـذ الخطـط التطويريـة للمدرسـة وفـق القوانيـن واللوائـح المعمـول بھـا. | "1. تشكيل لجان محلية من خلال التعاون مع شركاء محليين من منظمات المجتمع المدني تتضمن أولياء امور الطلبة في ثلاثة مجتمعات مقترحة ، هي عمان الشرقية، الطفيلة و المفرق2. تدريب اللجان المجتمعية على منهجيات كسب التأييد التي تستند الى منهجية التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان 3. تصميم حملات كسب التأييد والخروج بخطة عمل مبينة على الاحتياجات يتم مناقشتها على مستوى مديرية التربية والتعليم والمدارس المعنية.4. تصميم وتنفيذ حملة توعية تسلط الضوء على رصد وتوثيق ومشاركة نتاجات الحملات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. مما يتيح ايجاد مجتمع إلكتروني و إجراء حوارات إلكترونية بين النشطاء في مجال حقوق الإنسان وتبادل خبراتهم وطرح أسئلة وتحديات يواجهونها للنقاش. تتضمن الحملة ايضا انتاج فيديو قصير حول تجربة اللجان وأولويات التعليم في مناطقهم." | يلتزم الإئتلاف الأردني بالدفاع عن الحق في التعليم بإعتباره حقاً من حقوق الإنسان أكد عليه الدستور وجرى تفصيله في عشرات من الصكوك الدولية أهما ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية فقد خصص العهد المادتين 13و14 وتفسير المادة 13 الأبعد مدى والأكثر شمولاً بشأن الحق في التعليم في القانون الدولي لحقوق الإنسان | مشروع جيد من حيث المبدأ ويجب أن يتم مراقبته ليعكس بشكل واضح دور الحكومة ومنظمات المجتمع المدني |  |
| 14 | مؤسسة ابداع البلقاء للتدريب- جمعية بيوضه التعاونية الزراعية/ البلقاء  | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا، زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | مشروع التحريج الوطني، محافظة البلقاء بلدية العارضة الجديدة كمنطقه هامة بيئيا تخلق آلاف فرص العمل  | ادارة مشروع تحريج المحافظات من خلال البلديات والمؤسسات المحلية الشريكة لخلق فرص عمل محلية مناسبة لكل منطقه. مؤسسة ابداع البلقاء وبلدية العارضة الجديدة نموذجاً.  | خلق فرص عمل. تكيف مناخي. انجاح الخطة الوطنية للتحريج. الابتكار الاخضر. قابل للقياس  | قابل للقياس. وقياس الاثر واحتساب ساعات العمل للافراد والمشاركة الشعبية | تقسيم منطقة العمل وتوزيع حصص إشراك المجتمع المحليه حسب مساحات  | التكيف المناخي. COP26. اعلان الامم المتحدك لاستعادك التنوع الخيوي. ادماج اللاجئين بالمجتمع وخلق مجتمعات آمنه من خلال انشطة زراعية تحريج | للتفكير به وجعله ملائم لشراكة الحكومات الشفافة |  |
| 13 | فائدة يوسف ابراهيم العوامرة- دعاء حسين علي فحيلي/اربد - الاغوار الشمالية | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة, ادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية, خلق مجتمعات اكثر امانا, زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | ادارة الموارد العامة بطريقة اكقر فعالية | "ادارة الموارد بشكل اكثر فعالية و استخدام الموارد المتاحة بطرق ايجابية و سليمة و ذلك للاستفادة منها بشكل اكبر و عدم تعرضها للتلف مثلا في المزارع في المناطق الغورية و الزراعية العمل على انتاج العصائر الطبيعية و بيعها في السوق المحلي للحفاظ عليها من الهدر . | من خلال الادارة الايجابية للموار و تفعيلها و المشاركة لاكبر شريحة من المجتمع المحلي مما يخلق لنا مجتمع منتج ايجابي يساهم في تقيل و الحد ن البطالة وهدر الموارد العامة و استثمارها بشكلها الايجابي الصحيح لتحقق الامن الاقتصادي للمجتمع  | المقترح يتوافق مع المعايير الحكومية الشفافة فهو مقترح قابل للمساءلة العامة فيحال لم يتم تطابق الاثر الفعلي للمقترح و يمكن قياس و جمع المعلومات من ارض الواقع للواء و مرتبط ارتباط وثيق في التكنلوجيا و لاابتكار حيث سيكون توظيف التكنولوجيا شيء اساسي و لا يمكن الايتغناء عنها من التدريب و الترويج و الاعلان عن الخدمات و مثلا استحداث نظام قاعدة بيانات لحملة الشهادات الجامعية و الباحثين عن العمل في المنطقة و تصميم شبكة الكترونية للمساعدتهم على البحث الوظيفي  | "الدورات التدريبية  | من خلال الادارة الايجابية للموار و تفعيلها و المشاركة لاكبر شريحة من المجتمع المحلي مما يخلق لنا مجتمع منتج ايجابي يساهم في تقيل و الحد ن البطالة وهدر الموارد العامة و استثمارها بشكلها الايجابي الصحيح لتحقق الامن الاقتصادي للمجتمع  |  |  |
| 33 | جمعية الشمعة الخيرية/ الاغوار الشمالية | تحسين الخدمات العامة | تحسين مستوى العاملات في القطاع الزراعي | استحداث مضلة مؤسسية تحمي حقوق العاملات في المزارع و تأمنهن | عند وجود مضلة تحمي العاملات في القطاع الوراعي سيشجع لسيدات الاخريات على العمل في القطاع الزراعي و تقلل من البطالة وتساعدهن على التمكين الاقتصادي | يرتبط بشكل كل حيث سيكون المؤسسات الحكومية هي التي ستتبنى المقترح | ورشات عمل  | المافظة و تفقعيل دور المرأة  |  |  |
| 39 | تحالف مشاركة - مركز الحياة راصد | تحسين الخدمات العامة, ادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية, خلق مجتمعات اكثر امانا, زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | ضعف التنسيق بين القطاع العام والخاص | تعزيز التنسيق والشراكة بين القطاع الخاص والعام ضمن منهجية تساهم في تأطير ومأسسة الشراكة.  | بعد تأثير جائحة كورونا أصبح لزاماً على كافة المؤسسات الوطنية بشقيها الخاص والعام أن تؤطر علاقاتها وتوجهها نحو التعاون والتنسيق والشراكة لتطوير الخدمات العامة والمساهمة في حل التحديات التي نتجت، كما يساهم هذا الالتزام في رفع وتيرة ديناميكيات الحلول وجعلها أكثر انسجاماً مع التطلعات الوطنية.  | طبيعة هذا الالتزام تحتم على القطاع العام والخاص الارتكاز على مبادئ ومعايير الحكومة الشفافة إذ لا بد من تفعيل المساءلة العامة وترسيخها كنهج يتم الارتكاز عليه في تصويب الأخطاء وتجويد الأداء واستقبال المقترحات البناءة، كما أن تطوير عملية الشراكة بين القطاع العام والخاص يتيح معلومات للمواطنين بشكل أكبر لا سيما وأن القطاع الخاص قادر على مشاركة المعلومات مع مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة وكذلك القطاع العام الذي يصبح لزاماًِ عليه إذا ما تم تطوير عملية التنسيق أن يقدم كافة المعلومات وإيصالها بطريقة فعّالة لكافة أصحاب المصلحة، أيضاً مما لا شك فيه أن وجود القطاع الخاص يحقق معيار المشاركة الشعبية وذلك لتنوع ديمغرافيا القطاع الخاص وسهولة تماسه مع المواطنين بشكل مباشر وهذا بحد ذاته يساهم في تعزيز مشاركة الشعب في عملية صنع القرار، وأخيراً ان معيار الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار خصوصاً بعد تأثير جائحة كورونا أصبح أولوية لكافة القطاعات وإذا ما تمت عملية التنسيق وفق الضوابط والأطر العملية والمنهجية فإن ذلك يتطلب مزيداً من الاستخدام للتكنولوجيا حاجة أكبر للريادة والابتكار.  | "أولاً: ورشات عمل بين القطاع الخاص والعام ويمكن الارتكاز على مجموعة من الأسئلة التقييمية لمستوى العلاقة. ثانياً: بناء دليل توجيهي للقطاع العام والخاص يمكن الارتكاز عليه في تأطير العلاقة. ثالثاً: تحليل نقاط القوة والضعف في الأطر التشريعية الناظمة للعلاقة بين القطاع العام والخاص، وتقديم التوصيات من قبل أصحاب المصلحة ذاتهم. رابعاً: وضع تعليمات للمؤسسات العامة توضح آليات العلاقة بين القطاع العام والخاص." | ارتكازاً على التعاقدات الدولية التي وقع عليها الاردن مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية بهدف تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يتوجب أن يتم ترجمة هذه التعاقدات وفقاً لتشريعات وآليات تنفيذية، كما أن الحكومة التزمت ضمت الالتزامات التي قدمتها أمام البرلمان وضمن تصريحاتها المتتالية بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. |  |  |
| 40 | نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني (تحالف مشاركة ) | زيادة النزاهة العامة, خلق مجتمعات اكثر امانا | المجتمع المدني وما يتعلق بتعزيز الفضاء المدني وتعزيز البيئة الحاضنة واعادة النظر بالمنظومة الضريبية واعادة النظر بالقوانين التي تحد من عملها وديمومتها  | استكمال للالتزام الاول من الخطة الوطنية الرابعة | اتاحة الفرصة لكل مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة اعملها على مختلف القطاعات  | الكثير من مؤسسات المجتمع المدني تهدف الى مساءلة ومراقبة العديد من المؤسسات الحكومية والمجالس المنتخبة وتعمل على تشجيع مشاركة المواطنين في صناعة القرار  | "حصر القوانين التي تعيق عملها عمل جلسات مركزة للخروج بحلول عمل حملات كسب تاييد مع الجهات الحكومية والمعنيين " | ليس متاح الان |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |